القول الجليِّ في صحة فضيلة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه

«لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج «السنة» (٤/ ٢٩٦): إن الرافضة لا تحبه على ما هو عليه بل محبتهم من جنس محبة اليهود لموسى والنصارى لعيسى. **وقال الذهبي في «السير»** (١٧/ ١٦٩): فقد أحبه قوم لا خلاق لهم، وأبغضه بجهل قوم من النواصب.

تأليف

عبدالعزيز بن ندى العتيبي

الطبعة الأولى

١٤٤٦ - ٢٠٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده؛ أما بعد:

فهذه دراسة مختصرة لما أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهْدُ النبيِّ الأميِّ ﷺ إليَّ: «**أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق**».

وهذا البحث لا يعني جواز إعادة النظر في أحاديث «الصحيحين» أو أحدهما، فلا يُباح لطلبة العلم المعتنين بعلوم الحديث في عصرنا أو غيرهم تعقب أحاديثهما، فقد طوي زمان الاستدراك على هذا الأنموذج الأمثل في الصناعة الحديثية الأصيلة، وتتابعت القرون بعد تلقي الأمة لأحاديث «الصحيحين» بالقبول عدا أحرف يسيرة؛ لكن كان هذا البحث دفاعًا عن قواعد النقاد الأوائل، وتثبيتًا لصحة رواية مسلم بن الحجاج في «صحيحه»، ودحضًا لكلام المُضعِّف، ودفعًا لشبهات عالقة في أذهان بعض المعاصرين ممن يتشوف إلى فتح باب نقد أحاديث «الصحيحين».

ومن الأمور الظاهرة في عصرنا إحياء علوم الحديث، واشتغال كثير من طلبة العلم بهذا الفن، وجرت من بعضهم محاولات لمعرفة قواعد التصحيح

والتضعيف والإعلال، وبذلت جهود لفهم منهج المتقدمين؛ فما بلغ أكثرهم في هذا الميدان شأنًا، بل طرأ شذوذ في بعض الأعمال الدخيلة على هذا الفن؛ وعادوا على أصول السنة بالنقد والتشكيك؛ مما شوّه جمال النهوض، ولم تكن أحاديث «الصحيحين» بمنأى عن معول التشكيك في صحتها.

ومن ذلك الطعن فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، عن عليٍّ، بسبب بدعة التشيع ورواية فضائل أهل البيت:

- وعدي بن ثابت ثقة لم يضر التشيع حديثه؛ روى له أصحاب الكتب الستة؛ «الصحيحين» و«السنن» الأربع، والإمام أحمد في «المسند» ولم يعرضوا عن حديثه مطلقًا، وروى له الإمام مالك في «الموطأ» وكان ينتقي الثقات لكتابه، وسلك غيرهم من الحفاظ السبيل نفسه.

- وقد توسعنا في تخريج هذا الحديث حتى يُعلم أن علماء الأمة وحملة السنة احتجوا بحديث عدي بن ثابت ولم يعرضوا عنه؛ سواء ما كان منه في فضائل علي بن أبي طالب أو غيره؛ ودواوين السنة - كما سيأتي بيانه - شاهدة على ذلك، لم يتردد جمهور المتقدمين من أهل الحديث في قبول مرويات أهل الأهواء إن كانوا من ثقات المسلمين. وحكى الخطيب البغدادي في «الكفاية» عن الشافعي (ص١٢٠) قال: تُقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم.

السؤال: السلام عليكم ....

أحسن الله إليكم بالنسبة لحديث «**لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق**» في فضائل علي في «صحيح مسلم». الحديث مداره على عدي بن ثابت وهو شيعي أو فيه تشيع، وقال عنه الدارقطني: رافضي. ونواصب العصر يحتجون على ضعفه بهذا وبالعنعنة. أما العنعنة فالرد عليها سهل؛ لكن عدي بن ثابت ما القول الصحيح فيه حفظكم الله ... وإن أذنتم لي بنشر إجابتكم.

الجواب:

حديث عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي بن أبي طالب قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهْد النبيِّ الأميِّ ﷺ إليَّ: «أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق».

وفي رواية: عهد إليَّ رسول الله ﷺ: «أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق».

❁ تخريج الحديث:

○ أولا: حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي

رواه مسلم في «صحيحه» واللفظ له (٧٨)، والترمذي في «جامعه» (٣٧٣٦)، والنسائي في «سننه» (٥٠١٨، ٥٠٢٢)، وفي «الكبرى» (٨٠٩٧، ٨٤٣١، ٨٤٣٢، ٨٤٣٣)، وفي «خصائص علي» (١٠٠، ١٠١، ١٠٢)، وابن ماجه في «سننه» (١١٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ٨٤، ٩٥، ١٢٨)، وفي

«فضائل الصحابة» (٩٤٨، ٩٦١)، وعبدالله بن أحمد في «زوائده على الفضائل» (١١٠٧)، والحميدي في «مسنده» (٥٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٧٢٧)، وابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (١٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٢٥)، والبزار في «مسنده» (٢/ ١٨٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٩١)، وأبو بكر الباغندي في «أماليه» (٢٤)، وأبو عوانة في «مستخرجه على صحيح مسلم» (٦١، ٦٢)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١٨٢٣)، والمحاملي في «أماليه» (٤٢٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٦٤٢، ١٠٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٩٢٤)، والآجري في «الشريعة» (١٢٢٠، ١٥٣٠، ١٥٣١)، وابن المقرئ في «معجمه» (٧٧٣)، وأبو الفضل الزهري في «جزء حديثي» له (٢٧١، ٢٧٢)، وابن منده في «الإيمان» (٢٦١، ٥٣٢)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٨٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٦٨٥، ٢٦٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٨٥)، وفي «مستخرجه على صحيح مسلم» (٢٣٧)، وفي «صفة النفاق» (٧١، ٧٢)، والبيهقي في «الاعتقاد» تعليقًا (ص٣٥٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥٥، ١٤/ ٤٢٦)، وفي «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٠٥)، عن عبدالله بن نمير، وأبي معاوية، ووكيع بن الجراح، والفضل بن موسى، وعبيد الله بن موسى، ومندل بن علي، ومحمد بن فضيل، وسفيان الثوري، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبي عوانة، وشريك، وسليمان التيمي، وزهير بن معاوية، وأسباط بن محمد، وأبان بن تغلب، وعبدالله بن المبارك، وعبدالحميد الحماني، ومحاضر بن مورع،

ويحيى بن عيسى الرملي، وعبد النور بن عبدالله بن سنان، وعمرو بن خالد، وعبدالله بن هاشم الطوسي كل هؤلاء عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش قال: قال علي: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهْد النبيِّ الأميِّ ﷺ إليَّ: «**أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق**»

* قلت: هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ ورجاله ثقات روى لهم أصحاب الصحيح.

وقد صحح النقاد حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، عن علي

- هكذا أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث الأعمش.

- وقال الترمذي في «جامعه» (٣٧٣٦): هذا حديث حسن صحيح.

- وقال البزار في «مسنده» (٢/ ١٨٢): وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي بأحسن من هذا الإسناد.

- ورواه ابن حبان في «صحيحه» رغم ما ذكره من الاحتياط في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٦٠) قال: فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه. اهـ.

- وقال أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٨٥): هذا حديث صحيح متفق عليه.

- وذكره البيهقي في «الاعتقاد» مصححًا لحديث علي (ص٣٥٤).

ثانيا: حديث شعبة، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي

رواه أبو بكر الميانجي في «أماليه» (٥٣)، وابن جميع الصيداوي في «معجمه» (ص٢٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٨٥)، وفي «صفة النفاق» (٧٣)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢٧٦)، عن يحيى بن عبدك القزويني، عن حسان بن حسان البصري، عن شعبة، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي بن أبي طالب نحوه.

قلت: حديث شعبة منكر بهذا الإسناد؛ لم يروه إلا حسان بن حسان البصري، عن شعبة، وتفرد به يحيى بن عبد العظيم. وحسان بن حسان أبو علي البصري: منكر الحديث، قاله أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٩١).

وأعل أبو حاتم حديث شعبة كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٢٧٠٩) قال: هذا الحديث رواه الأعمش، عن عدي، عن زر بن حبيش، عن علي. وقد روى عن الأعمش الخلق، والحديث معروف بالأعمش، ومن حديث شعبة غلط، ولو كان هذا الحديث عند شعبة كان أول ما يسأل عن هذا الحديث.

أقوال النقاد في عدي بن ثابت

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه في «العلل» (٣٢٣٣): ثقة إلا أنه كان يتشيع.

وقال العجلي في «معرفة الثقات» (١٢٢٢): ثقة ثبت في الحديث.

وقال يحيى بن معين كما في «التاريخ رواية الدوري عنه» (٢٥٥٩): كان يفرط في التشيع.

وقال المسعودي كما في «تاريخ ابن معين» (٢٨٧٥):ما رأيت أحدًا أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت.

وقال عفان بن مسلم في «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٣٧٢): قال شعبة: كان من الرفاعين[١].

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢): هو صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم.

وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (٤١): مائل عن المقصد روى عنه الثقات[٢][٣].

---

[١] قلت: يقال في الراوي كان رفاعًا **إذا رفع حديثًا وقفه غيره**، وهذا نادر عن عدي بن ثابت إن وجد، وليس من حدِّ الثقة ألَّا يهم، وقد اعتمده شعبة وأخذ عنه، وأكثر البخاري في «صحيحه» من رواية شعبة، عن عدي بن ثابت.

[٢] قلت: أي: مائل عن الاستقامة مخالف للسنة. وقال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣١٠): كان مائلًا عن الحق؛ يعني: ما عليه الكوفيون من تشيع.

[٣] أما أبو إسحاق الجوزجاني فقد رمي بالنصب، قال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٠٤): وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه. وقال ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٤٦): وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يُقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٧٠)، وروى له في «صحيحه»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار» (٨١٥): من خيار الكوفيين.

وقال الدارقطني في «سؤالات البرقاني» (٤٠٠): ثقة، وقال في «سؤالات السلمي» (٢١٧): ثقة؛ إلا أنه كان رافضيًا غاليا فيه.

قلت: ما نُسب للدارقطني من قوله: (كان رافضيًا غاليا فيه) لا تثبت عنه ولا عن غيره من النقاد ولم يذكرها البرقاني عن الدارقطني؛ بل تفرد بالزيادة السلمي ولم يتابع عليها وهو غير ثقة؛ قد تكلموا فيه[١].

وقال الذهبي في «الميزان» (٥٥٩٧): عالم الشيعة وصادقهم وقاصهم وإمام مسجدهم ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم.

وقال الطبري في «تهذيب الآثار» كما في «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (١/ ١٤٤٦): عدي بن ثابت ممن يجب التثبت في قوله.

قلت: عدي بن ثابت وثقه أحمد، والعجلي، والنسائي، والدارقطني، وقال أبو حاتم: صدوق وكان إمام مسجد الشيعة. ورماه أحمد وابن معين والدارقطني ببدعة التشيع، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يتوقف في حديثه أحد من النقاد، وحديثه في «الصحيحين» فقد جاز القنطرة؛ وأما قول الطبري:

---

[١] قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨): وقال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري: كان أبوعبد الرحمن السلمي غير ثقة... وكان يضع للصوفية الأحاديث. وقال الذهبي في «الميزان» (٧٤٢٥) في ترجمة السلمي: وفي القلب مما يتفرد به.

(يجب التثبت في قوله) ففيه نظر، إذ العهدة في الأحاديث المعلة تقع على الرواة عن عدي بن ثابت؛ على ابن أبي ليلى في حديث الجهر بالتأمين، وشريك وأبي اليقظان في حديث المستحاضة كما ذهب النقاد[١].

---

[١] أولا: حديث الجهر بالتأمين، رواه الطبري في كتاب «التهذيب» كما في «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (١/ ١٤٤٦): عن أبي هشام الرفاعي، حدثنا المطلب بن زياد، عن ابن أبي ليلى، عن عدي بن ثابت – وربما قال –: عن رجل من الأنصار، عن زر، عن علي بلفظ: إذا قال: ولا الضالين قال: آمين، ويمد بها صوته. ثم قال: وقد علل هذا الحديث بأن عدي بن ثابت ممن يجب التثبت في قوله، وراويه عنه ابن أبي ليلى وهو عندهم ممن لا يحتج به. اهـ.

قلت: ورواه أيضًا ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٥١)، والطبراني في« الأوسط» (٥٥٥٩)، عن المطلب بن زياد، عن ابن أبي ليلى، عن عدي بن ثابت، عن زر، عن عليٍّ نحوه، وفي الإسناد: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وهو سيء الحفظ، قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٥١): فقلت: فحديث المطلب ما حاله قال: لم يروه غيره؛ لا أدري ما هو، وهذا من ابن أبي ليلى، كان ابن أبي ليلى سيئ الحفظ. وقال الدارقطني في «العلل» (٣/ ١٨٦): والاضطراب في هذا من ابن أبي ليلى لأنه كان سيئ الحفظ، والمشهور عنه حديث حجية بن عدي. قال شعبة: ما رأيت أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلى.

ثانيا: وتكلموا في حديث شريك، عن أبي اليقظان، عن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبيِّ ﷺ قال: المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة، وتصوم وتصلي. وعن شريك، عن أبي اليقظان، عن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن عليٍّ مثله.

رواه أبو داود في «سننه» (٢٩٧)، والترمذي في «جامعه» (١٢٦)، وابن ماجه في «سننه» (٦٢٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣٧٤)، والدارمي في «سننه» (٨٤٠)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢/ ٦٩٢/ ٢)، =

=

والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (١٠٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٧٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٤٧)، عن شريك، عن أبي اليقظان، عن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبيِّ ﷺ نحوه.

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٦١)، وأبو داود في «سننه» تعليقًا عقيب حديث (٣٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣٧٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٤٧) عن شريك، عن أبي اليقظان، عن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن عليٍّ نحوه.

قال البخاري في «التاريخ الأوسط» (٤٩٠): وروى عثمان، عن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبيِّ ﷺ في المستحاضة. وعن أبيه، عن عليٍّ في المستحاضة ولا يصح.

وقال أبو داود في «سننه» عقيب حديث (٣٠٠): وحديث عدي بن ثابت والأعمش عن حبيب وأيوب أبي العلاء كلها ضعيفة لا تصح.

قلت: وهذا الحديث لم يروه عن عدي بن ثابت إلا أبو اليقظان عثمان بن عمير، وتفرد به شريك القاضي وهو معلول؛ أبو اليقظان وشريك ضعيفان وأبوه وجده مجهولان.

وأما عدي بن ثابت فوثقه الدارقطني في هذا الإسناد ونسب ضعف الحديث إلى غيره.

قال البرقاني في «سؤالاته للدارقطني» (٤٠٠): قلت له: عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبيِّ ﷺ، قال: لا يثبت، ولا يعرف أبوه ولا جده وعديٌّ ثقة.

وقال (٦٤٠): قلت له: شريك عن أبي اليقظان، عن عدى بن ثابت، عن أبيه، عن جده، كيف هذا الإسناد، قال: ضعيف. قلت: من جهة من قال: أبو اليقظان ضعيف. قلت: فيترك. قال: لا؛ بل يخرَّج ، رواه الناس قديمًا.

* قلت: إن علة الأحاديث التي ذكرنا ضعفها كان بسبب رواية الضعفاء عن عدي بن ثابت؛ أي: أتى الإنكار من جهة من روى عنه، وعلى هذا يتنزل قول الطبري: عدي بن ثابت ممن يجب التثبت في قوله.

وحتى يسهل فهم حال الراوي

* كيف أصبح عدي بن ثابت ثقة

* وهل تؤثر بدعة التشيع على روايته

وهنا لا بد من تمهيد عن كيفية تمام البناء الوصفي للراوي

أولًا: إن قبول حديث الراوي أو رده والحكم له؛ بـ(ثقة أو غير ثقة) يتم بسبر مروياته؛ وتتبعها رواية رواية، وعقد المقارنة بين ما جاء به سندًا ومتنًا بما رواه غيره من أهل الصدق والحفظ، وهل ينفرد بالأخبار دون غيره، أو يطرأ على حديثه الخطأ وما ينكر؛ بمعنى: هل روى أخبارًا على خلاف الحقيقة أو خالف في بعض النقل واقع الأمر؛ حتى نصل بعد التفتيش وتنقير النقاد عن الرواة إلى حالة تضع الراوي في المكان اللائق به من جهة حفظه للمنقول وأدائه؛ هل هو ثقة ضابط لنقله أو ليس بثقة. وبهذا العمل يتم بناء التوثيق أو قد لا يتم.

ثانيًا: إذا انتهى نظر النقاد إلى إثبات أن الراوي ثقة مأمون النقل؛ ثبت له هذا الوصف ولازمه في باب الرواية ولزم قبول حديثه؛ ما لم يتغير بذهاب عقل أو اختلاط، سواء كانت أحاديث أحكام أم رقاق وفضائل، ونحو ذلك.

ثالثًا: لا ينبغي العودة على هذا البناء بالهدم بدعاوى التجديد وإعادة النظر ومن ثم الطعن فيمن وثقه النقاد وحكموا له بالصدق، ولا يمكن السماح بالاستدراك على أحكام أهل الشأن في الرواة والأحاديث؛ وإلا تطرق الخلل إلى منهج المتقدمين من أئمة الجرح والتعديل وهذا مصير إلى فوضى علمية ولا بد.

[هل يتغير حال الثقة إذا كان صاحب بدعة]

رابعًا: رواية المبتدع بين القبول والرد

قد اختلف أهل العلم في قبول رواية المبتدع، وتُختصر المذاهب في ثلاثة أقوال:

١- قالت طائفة: لا يحتج برواية المبتدع وترد مطلقًا، وهذا قول ضعيف، وقد احتج الشيخان وغيرهما من الأئمة بجماعة من الرواة المبتدعة وفيهم دعاة وغير دعاة.

٢- وذهب بعضهم إلى التفصيل؛ إن كان مبتدعًا لا يدعو إلى بدعته، وزاد غيرهم: ولا يروي ما يقويها فهو مقبول، وإن كان يدعو إلى بدعته أو يروي ما يقوي بدعته فترد روايته.

٣- وقال آخرون بقبول رواية المبتدع مطلقًا ما لم تخرجه البدعة من الإسلام [عن حد العدالة].

قال علي بن المديني كما في «الكفاية» للخطيب (ص١٢٩): لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي؛ يعني: التشيع؛ خربت الكتب. قوله: خربت الكتب؛ يعني: لذهب الحديث. اهـ.

* والصواب القول الثالث؛ يؤيده الواقع العملي للمحدثين والأئمة المتقدمين فإنهم لا يفرقون؛ واحتج برواياتهم البخاري ومسلم في «الصحيحين» وكان عمل غيرهم في مصنفات السنة نحو ذلك، فإنهم لا يرون البدعة مانعًا في باب الرواية.

- وكانت المفاضلة عند النقاد في باب الرواية إنما هو باعتبار قوة حفظ الراوي، لا باعتبار فضله وبعده عن البدعة ما لم يخرج عن الحد الأدنى للعدالة.

- وأما تحذير بعض المتقدمين من الرواية عن أهل البدع هجرًا لهم؛ فقد أخذ طريقًا إلى التنظير في كلام المتأخرين فأوجدوا أقسامًا منها: رد رواية الداعي إلى بدعة أو من يروي ما يقوي بدعته، وعدوا حديث المبتدع من المردود؛ وهذا خلاف الصواب وتحكمٌ في مرويات الثقة بلا دليل.

- وكان الذهبي لا يعلم رافضيًا معروفًا ببدعة مغلظة من أهل الصدق والأمانة.

قال الذهبي في «الميزان» (٢): فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشا وكلا. اهـ.

* وبالاستقراء يتعذر الصدق عند غلاة الرافضة؛ فقد عرفوا بالكذب في الحديث وفيما يروون.

* قلت: إن الراوي الثقة يسلب وصف التوثيق إذا طرأ على حفظه تغير، ولا يسلب التوثيق إذا تغير حاله ببدعة[١].

وفي «صحيح البخاري» الرواية عن الداعية إلى بدعته كعمران بن حطان وكان يرى رأي الخوارج، وكعبد الحميد بن عبدالرحمن الحماني، قال عبدالله بن أحمد في «السنة» (١/ ١٩٦): عبد الحميد الحماني أبو يحيى مرجئ شديد الإرجاء داع، وكعدي بن ثابت وكان من الشيعة فإن حديثه في «الصحيحين» وغيرهما.

* قال أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» (ص١٤٦): والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخُلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرًا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان، وإن رَوَوا ما يوافق رأيهم، ويرى كثير منهم أنه لا يوثق بأيِّ شيءٍ يرويه. اهـ.

* وقال عبدالرحمن المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٣٧): وقد وثق أئمة الحديث جماعة من المبتدعة، واحتجوا بأحاديثهم، وأخرجوها في الصحاح؛

---

[١] وقال ابن الوزير في «العواصم» (٢/ ٢٧٥): وقد ثبت أن المبتدع بما لا يتضمن كفرًا ولا فسقًا مقبول الشهادة.

ومن تتبع رواياتهم وجد فيها كثيرًا مما يوافق ظاهره بدعهم، وأهل العلم يتأولون تلك الأحاديث غير طاعنين فيها ببدعة راويها، ولا في راويها بروايته لها. اهـ.

قلت: ومما يوافق ظاهره بدعة التشيع رواية فضائل أهل البيت

ومن ذلك ما رواه البخاري (٣٧٤٩) ومسلم (٢٤٢٢) في «صحيحيهما» من حديث شعبة، عن عدي بن ثابت، عن البراء قال: رأيت النبيَّ ﷺ والحسن بن علي على عاتقه يقول: «**اللهم إني أحبه فأحبه**».

هذه رواية في فضل أهل بيت رسول الله ﷺ؛ الحسن والحسين من حديث عدي بن ثابت وهو كوفي معروف بالتشيع، ولم يُعرض أصحاب الصحيحين عنه، وحديث البراء بن عازب لا يروى إلا بهذا الإسناد.

رد العلماء على شبهة
من يرى رد حديث صاحب البدعة

قال ابن الأمير الصنعاني في «ثمرات النظر» (ص١٠٣): قال في «التنقيح»: فإن قلت: ما الفرق بين الداعية وغيره عندهم، قلت: ما أعلم أنهم ذكروا فيه شيئًا، ولكن نظرت فلم أجد غير وجهين: أحدهما: أن الداعية شديد الرغبة في استمالة قلوب الناس إلى ما يدعوهم إليه فربما حمله عظيم ذلك على تدليس أو تأويل.

الوجه الثاني: أن الرواية عن الداعية تشتمل على مفسدة وهي: إظهار أهليته للرواية وأنه من أهل الصدق والأمانة، وذلك تغرير لمخالطته وفي مخالطة من هو كذلك للعامة مفسدة كبيرة...

ثم قال في «التنقيح»: والجواب عن الأول أنها تهمة ضعيفة لا تساوي الورع؛ أي: المانع الشرعي الذي يمنع ذلك المبتدع المتدين من الفسوق في الدين وارتكاب دناءة الكذب الذي يتنزه عنه كثير من الفسقة المتمردين؛ كيف والكاذب لا يخفى تزويره، وعما قليل ينكشف تدليسه وتغريره، ويفهمه النقاد،

وتتناوله ألسنة أهل الأحقاد، وأهل المناصب الرفيعة يأنفون من ذلك؛ فكيف إذا كانوا من أهل الجمع بين الصيانة والديانة...

ثم قال صاحب «التنقيح»: والجواب عن الثاني أنا نقول: إما أن يقوم الدليل الشرعي على قبولهم أو لا؛ إن لم يدل على وجوب قبولهم لم نقبلهم دعاة كانوا أو غير دعاة، وإن دل على وجوب القبول لم يصلح ما أورده مانعًا من امتثال الأمر ولا مسقطًا انتهى. فعلمت من هذا كله قبول من لم يتهم بالكذب وعدم شرطية العدالة بالمعنى الذي أرادوه، **وهو أنه لا يُرد من المبتدعة إلا من أجاز الكذب لنصرة مذهبه كالخطابية**. اهـ.

[جرح وتعديل الرواة قائم على ركني العدالة والحفظ]

* ولمزيد بيان نقول: إن باب جرح وتعديل الرواة قائم على ركنين؛ العدالة والحفظ، ومن ثم البحث في تأثير البدعة على وصف الراوي؛ هل تؤثر في عدالة الراوي أم في حفظه أم كليهما.

أولًا: لا نرى أثرًا للبدعة على القدرة الذهنية للراوي وملكة الحفظ.

ثانيًا: يبقى البحث في أثر البدعة على عدالة الراوي ودينه؛ وبالنظر إلى اعتقاد الراوي وأقواله وأفعاله تُعرف البدع وآثارها؛ فإن أتى بدعة مكفِّرة مخرجة من الإسلام فهذا مسقط للعدالة، وترد الرواية لأجل الكفر، وأما إن كان

واقعًا في بدعة لا يكفر بها[١]؛ قد تمكنت منه بالتأويل دون العمد، فهذا لا يزيل عنه العدالة، وإذا كان المبتدع صدوق اللهجة من أهل الحفظ والإتقان لا يستجيز الكذب؛ فهو مقبول الشهادة والرواية.

ومثاله: الحسن بن صالح بن حي، كان ينسب للتشيع ويرى السيف. قال الثوري في «مسند» ابن الجعد (٢٠٥٢): ذاك رجل يرى السيف على أمة محمد. وقال بشر بن الحارث كما في «ضعفاء» العقيلي (١/ ٢٣١): كان زائدة يجلس في المسجد يحذر الناس من ابن حي وأصحابه، قال: وكانوا يرون السيف. اهـ.

قلت: أتى الحسن بن صالح بن حي ببدعة ولم يَزُل عنه وصف العدالة، وبقي ثقة متقنًا حافظًا ورعًا، فلنا روايته وعليه بدعته.

قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٠): وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام.

خامسًا: عندما يترجم للرواة في كتب الجرح والتعديل سواء ما كان منها جامعًا لكل الرواة أو ما أفرد للثقات أو للضعفاء والمتروكين أو خصوا بها الوضاعين ومن اتهم بالوضع؛ يلاحظ عمل النقاد؛ فقد يذكرون للراوي وصفًا مطلقًا دون نسبته إلى سنة أو بدعة وقد يوصف بالتوثيق - مثلًا - مع ذكر بدعته،

---

[١] وقال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٠١): والمبتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول ﷺ لا مخالف له؛ لم يكن كافرًا به. اهـ.

وتكون ألفاظ التوثيق أحيانًا؛ ثقة صاحب سنة، وثقة يرى القدر، وثقة يرى رأي الخوارج أو يرى السيف، وثقة شيعي، وثقة يرى الإرجاء.

ومثال ذلك:

١- ثقة صاحب سنة أو ثقة من غير إضافة؛ وغالبًا ما تهمل الإضافة؛ لأن الأصل خلوه من البدع وصاحب السنة لا يحذر منه، ومثاله:

- زائدة بن قدامة الثقفي

قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٦١٣): كان ثقة صاحب سنة.

٢- ثقة يرى القدر، مثاله:

- ثور بن يزيد الشامي، قال أحمد في «العلل» (١٥٩٤): كان يرى القدر هو ثقة في الحديث.

٣- ثقة يرى رأي الخوارج، ومثاله:

- إسماعيل بن سميع الحنفي، قال يحيى بن سعيد القطان كما في «ضعفاء العقيلي» (١/ ٧٨): إنما تركه زائدة لأنه كان صفريًا فأمَّا الحديث فلم يكن به بأس.

٤- ثقة يتشيع، مثاله:

- يحيى بن الجزار الكوفي، قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٩٤): قال يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن الحكم قال: كان يحيى بن الجزار يتشيع

وكان يغلو يعني في القول، قالوا: وكان ثقة وله أحاديث. وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (١٣): وكان غاليًا مفرطًا[١].

٥- ثقة يرى الإرجاء، ومثاله:

- طلق بن حبيب العنزي البصري، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٩٠): صدوق في الحديث وكان يرى الإرجاء.

- وعمرو بن مرة بن عبدالله المرادي الكوفي، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٧): صدوق ثقة وكان يرى الإرجاء.

إذن؛ مع ما تقدم ذكره؛ كيف لنا تفسير هذا العمل، وما غرض النقاد من الجمع أحيانًا بين توثيق الراوي وذكر بدعته إن لم تكن تؤثر في قبول روايته:

وجواب ذلك أن الجمع كان لأسباب منها:

١- تُذكر بدعة الراوي ليعرف حاله ودينه ورأيه.

٢- الأخذ بروايته والاحتياط من بدعته، قال سفيان الثوري عن ثور بن يزيد: خذوا عنه واتقوا قرنيه؛ أي: خذوا روايته وتجنبوا رأيه.

٣- وبعض النقاد يرى التنبيه على البدعة سدًا لذريعة مخالطة المبتدعة والحد من فشو البدع.

---

[١] قلت: قال ابن حبان في « الثقات» عن الجوزجاني (٨/ ٨١): أنه من صلابته ربما كان يتعدَّى طوره. اهـ.

٤- وتذكر بدعة الراوي في ترجمته لمصلحة إخماد البدعة بترك الأخذ عنه إن وجدت الرواية عند غيره؛ وإن تعذَّر ذلك؛ فيروى عنه لحاجة حفظ الدين.

قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٥٩): إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجودٍ لنا إلا من جهته؛ فحينئذٍ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع[١].

٥- كان أهل السنة يخشون فشو البدع وظهور أهل الأهواء ومن ثم يفتن بهم عوام الناس فيخافون الإقبال عليهم ويذهب ببعض العامة الإعجاب بالراوي ليتجاوز باب الرواية فيؤخذ عنه مذهبه ورأيه ويقتدى بأقواله وأفعاله؛ بعدما كانت الغاية من لقائه وحضور مجلسه لا تُجاوز سماع مروياته وما حدَّث به عن النبيِّ ﷺ وأصحابه.

* **وخلاصة ذلك**: أن قبول حديث الراوي يدور مع صدقه وجودًا وعدمًا، ولا ينبغي أن يفهم من عمل النقاد ورد رواية المبتدع وتركها هجرًا له؛ أنه تخطئة للراوي أو طعن في صحة حديثه.

---

[١] وقال الذهبي في «السير» (٧/ ١٥٤): وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة، فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ. وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة ولم يعد من رؤوسها ولا أمعن فيها؛ يقبل حديثه .اهـ.

شبهات حول حديث عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي

○ أولا: الكلام في عدي بن ثابت الأنصاري وأنه موصوف بالغلو في التشيع، وقيل: رافضي[١].

وفيه مسائل:

١- اتفق النقاد على توثيق عدي بن ثابت وقوة حفظه واجتنابه الكذب في كل أحواله.

٢- لم يكن حديثه مهجورًا، وروى له أصحاب «الصحيحين» و«السنن» و«المسانيد»، ولم يتوقفوا عن جمع حديثه وروايته.

٣- روى عن جماعة من الصحابة؛ كالبراء بن عازب، وابن أبي أوفى، وسليمان بن صرد، وعبدالله بن يزيد الخطمي، وتوفي سنة (١١٦)؛ والتشيع في زمانه ليس كتشيع الأزمنة المتأخرة وما شابَه من الكفر والشرك بالله[٢].

---

[١] وتقدم نكارة نسبة الرفض له، ولا تصح عن الدارقطني في (ص ٧).

[٢] قال الذهبي في «الميزان» (٢): فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًا رضي الله عنه وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفِّر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضًا فهذا ضال معثر.

٤- وتقدم أن الصواب هو قبول رواية المبتدع مطلقًا إذا لم تخرجه مقالته من الإسلام؛ سواء كان داعية أم غير داعية، أو روى حديثًا مما يقوي رأيه أو لم يروه، وكان تشيع عدي بن ثابت من البدع التي لا يكفر بها، ولذلك قَبِله جماهير النقاد واحتملوا حديثه ورَوَوْا له.

٥- ولا ينبغي الإنكار على عدي بن ثابت ما رواه في فضائل عليٍّ بسبب بدعة التشيع؛ فإنه تابعي ثقة ليس ممن يُرد خبره؛ ونرى الأولى قبول هذه الفضائل من جهته خاصة، فإن تشيعه يدفعه لحفظ ما أهمله غيره من الفضائل، أو تجنبوا التحديث به، وفضائل أهل البيت فيها الصحيح والمنكر والموضوع؛ يقبل منها رواية الثقات – لنا صدقه وعليه رأيه - ويطرح ما جاء عن الكذابين والوضاعين من الروافض أو غيرهم.

٦- كما يَبْعُد جدًا أن يصنع الثقة فضيلة لم تكن، أو ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله، فهذا اتهام لمن عرف بالصدق، ومثل هذه السقطات يقف لها النقاد، وهي مؤثرة في الراوي لفحش فعله، ومن وضع شيئًا في الفضائل أُنكِرت عليه، قال ابن عدي في ترجمة عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني: فيه غلو فيما فيه من التشيع وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم[١]. وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بن عبدالغفار الفقيمي الكوفي: وهو

[١] الكامل في الضعفاء (٤/ ٣٤٨) ترجمة عباد بن يعقوب الأسدي.

متهم إذا روى شيئًا من الفضائل، وكان السلف يتهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم[١] .اهـ.

٧- لقد ظهر التشيع في الكوفة وعَمِل أهلها على جمع فضائل عليٍّ محبة له ونكاية في خصومه، ووضعوا الأخبار في ذلك، وكان الشيعة من أكثر الفرق كذبًا وافتراءً؛ وقد امتنع بعض الأئمة عن رواية فضائل عليٍّ حيثما توجد بدعة التشيع؛ ولم يكن الامتناع تكذيبًا بهذه الفضائل ولكن كان تقليلًا لمفاسد التشيع؛ وروى ابن عدي في «الكامل» (١/ ٨٢) بسنده عن مؤمل بن إسماعيل قال: سمعت سفيان الثوري يقول: منعتني الشيعة أن أحدث بفضائل علي بن أبي طالب. قلت: أي: في الكوفة. وقال عمرو بن حسان التميمي الكوفي كما في «الحلية» (٧/ ٢٦): كان سفيان الثوري نعم المداوي إذا دخل البصرة حدث بفضائل علي، وإذا دخل الكوفة حدث بفضائل عثمان. وكان الثوري كما في «الحلية» (٧/ ٢٧) يقول: إذا كنت في الشام فاذكر مناقب علي، وإذا كنت بالكوفة فاذكر مناقب أبي بكر وعمر. اهـ.

وسنذكر موقف أهل العلم من أخبار فضائل علي وأهل البيت:

* قبول كل أخبار الفضائل وذكرها وروايتها وهذا بعيد عن الصواب

* رد كل الأخبار التي جاءت في فضائل علي، وهذا خلاف طلب الحق وتحريه

---

[١] الكامل في الضعفاء (٥/ ١٤٦) ترجمة عمرو بن عبدالغفار الفقيمي الكوفي.

* التفصيل في ذلك؛ فما كان منه من حديث الثقات من أهل الديانة والورع قبلوه، وما كان عن الضعفاء والهلكى وقليلي الديانة ومن لا يتورع عن الكذب؛ ردوه ولا كرامة.

قال عبدالرحمن المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٣٨): فذاك المروي المقوي لبدعة راويه إما غير منكر، فلا وجه لرده، فضلًا عن رد راويه. وإما منكر، فحكم المنكر معروف، وهو أنه ضعيف. فأما راويه فإن اتجه الحمل عليه بما ينافي العدالة، كرميه بتعمد الكذب أو اتهامه به، سقط البتة. وإن اتجه الحمل على غير ذلك، كالتدليس المغتفر والوهم والخطأ، لم يجرح بذلك. وإن تردد الناظر وقد ثبتت العدالة وجب القبول. اهـ.

❍ **ثانيًا: قال الدارقطني في «التتبع» (١٤٢): وأخرج مسلم حديث عدي بن ثابت: (والذي فلق الحبة) ولم يخرجه البخاري.**

قلت: وفيه مسائل

١- لم يبين الدارقطني علة هذا الحديث في «التتبع»، وقد أملاه بعد ذلك في كتاب «العلل» – وهو من آخر تصانيفه – مصححًا للإسناد في «صحيح مسلم» (٣/ ٢٠٣)، وقال: والصحيح عن وكيع وغيره عن الأعمش، عن عدي بن ثابت عن زر... وقال أيضًا: الصواب حديث عدي بن ثابت.

٢- كان اكتفاء البخاري بما ذكره من فضائل أهل البيت، وبعض ذلك يغني عن كله.

٣- لم يلتزم البخاري إخراج كل حديث صحيح في كتابه «الجامع المسند الصحيح المختصر».

٤- قوله: (ولم يخرجه البخاري)؛ أي: ليس على شرطه، ولعل الدارقطني ألمح أن البخاري لم يرو في «صحيحه» حديثًا عن [عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش] بهذه الهيئة في إسناد واحد وروى لهما متفرقين، وسنبين كيف أُخرج حديثهما في «الصحيحين».

أولًا: حديث زر بن حبيش في «الصحيحين» وله أربع روايات

١- اتفق الشيخان على إخراج حديث ابن مسعود أن النبيَّ ﷺ رأى جبريل له ستمائة جناح، وعنه رواه أبو إسحاق الشيباني، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود.

٢- أخرج البخاري من أفراده؛ حديث أبي بن كعب في المعوذتين، وعنه رواه عبدة بن أبي لبابة، وعاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب.

٣- أخرج مسلم حديثين من أفراده:

- حديث عليٍّ (والذي فلق الحبة)، وعنه رواه عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي.

- وحديث أبي بن كعب في ليلة القدر، وعنه رواه عبدة بن أبي لبابة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب.

ثانيًا: حديث عدي بن ثابت في «الصحيحين»

١- روى البخاري في «صحيحه» حديث عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب، وسليمان بن صرد، وابن أبي أوفى، وعبدالله بن يزيد الخطمي، وسعيد بن جبير، وأبي حازم الأشجعي، وعنه شعبة، والأعمش، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومسعر بن كدام، وأبو إسحاق الشيباني تعليقًا.

٢- وروى مسلم في «صحيحه» حديث عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، والبراء بن عازب، وسليمان بن صرد، وعبدالله بن يزيد الخطمي، وأبي حازم الأشجعي، وعنه شعبة، والأعمش، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومسعر بن كدام، وزيد بن أبي أنيسة، وفضيل بن مرزوق.

* ويلاحظ تفرد مسلم في «صحيحه» بحديث عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي. وهذا الإسناد على رسم مسلم وليس على رسم البخاري؛ فلم يرو عن [عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش] حديثًا بهذه الهيئة.

ثالثًا: تردد شيخ الإسلام ابن تيمية بالجزم بصحة الحديث في مواضع من «منهاج السنة»، وثبته في مواضع مستشهدًا به

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٤/ ٢٩٦): إن كان هذا محفوظا ثابتًا عن النبي ﷺ فإن الرافضة لا تحبه على ما هو عليه، بل محبتهم من جنس محبة اليهود لموسى والنصارى لعيسى. اهـ وقال في «منهاج السنة» (٧/ ١٤٧-١٤٨): وحديث عليٍّ قد شك فيه بعضهم. اهـ.

قلت: ليس في كلام شيخ الإسلام تضعيف لحديث عدي بن ثابت.

- كان يرى أن حديث البراء: (آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار) المتفق عليه أصح من حديث على: (لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)، ولعله أراد بقوله: (قد شك فيه بعضهم)؛ ذِكْر الدارقطني له في «التتبع»، فقال في «منهاج السنة»: وأعرض البخاري عن هذا الحديث بخلاف أحاديث الأنصار .اهـ.

- ولذلك استشهد به في مواضع مقرًا لصحته.

- وذهب لتوجيه ما أشكل من معناه ومن ذلك:

قال في «منهاج السنة» (٤/ ٣٧١): فهذه الأمور ليست من خصائص عليٍّ، لكنها من فضائله ومناقبه التي تعرف بها فضيلته، واشتهر رواية أهل السنة لها ليدفعوا بها قدْح من قدَح في عليٍّ وجعلوه كافرًا أو ظالمًا من الخوارج وغيرهم. اهـ.

وقال أيضًا في «منهاج السنة» (٥/ ٧٢): ومع هذا فحبُّ عليٍّ واجب وليس ذلك من خصائصه بل علينا أن نحبه كما علينا أن نحب عثمان وعمر وأبا بكر، وأن نحب الأنصار؛ ففي «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار». وفي «صحيح مسلم» عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: إنه لعهْد النبيِّ الأميِّ إليَّ: «أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق».اهـ وقال أيضًا في «منهاج السنة» (٧/ ١٥٢): لكن الذي قد يقال أن بغضه

من علامات النفاق كما في الحديث المرفوع: «لا يبغضني إلا منافق»؛ **فهذا يمكن توجيهه؛ فإنه من عَلِم ما قام به عليٌّ رضى الله عنه من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ثم أبغضه على ذلك فهو منافق، ونفاق من يبغض الأنصار أظهر**... اهـ.

رابعًا: هل يصح الإعلال بتدليس الأعمش:

١- لم يكن الأعمش مكثرًا من التدليس.

- قال يعقوب بن شيبة كما في «الكفاية» (ص٣٦٢): سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا؛ حتى يقول حدثنا.

- وقال مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٢): إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وَشُهِرَ بِه، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس.

- وقال أبو داود في «سؤالاته لأحمد» (١٣٨): سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل فيه سمعت، قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ، قال: يضيق هذا؛ أي: أنك تحتج به.

- وكان أبو زرعة الرازي يقلل من تدليس الأعمش كما في «العلل» (٩): ربما دلس.

٢- احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح.

ولذلك ذكر العلائي الأعمش في الطبقة الثانية كما في «جامع التحصيل» (ص١١٣) قال: ثانيها من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع؛ وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، وذلك كالزهري، وسليمان الأعمش، وإبراهيم النخعي، وإسماعيل بن أبي خالد، وسليمان التيمي، وحميد الطويل، والحكم بن عتبة، ويحيى بن أبي كثير، وابن جريج، والثوري، وابن عيينة، وشريك، وهشيم؛ ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ عن ونحوها من شيخه. اهـ.

قلت: وقد جرى عمل النقاد على تمشية تدليس أمثال الأعمش؛ ما لم يُنكر شيءٌ من حديثه.

[كان الأعمش يدلس عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي]

وهل دلس الأعمش عن عدي بن ثابت ما أخذه من الضعفاء موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، ثم روى عن عدي بن ثابت الذين سمع منه ما سمع من هؤلاء الضعفاء عنه

٣- قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٠): وقالوا: لا يقبل تدليس الأعمش؛ لأنه إذا وقف أحال على غير مليء؛ يعنون: على غير ثقة، إذا سألته عمن هذا، قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي.

قلت: موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، لا نعرف لهما رواية عن عدي بن ثابت، وبعيد أن يكون الأعمش أسقطهما أو أحدهما فيما بينه وبين عدي بن ثابت[١].

* وأما ذكر موسى بن طريف في بعض الأسانيد فغير محفوظ؛ رُوِيَ عن الأعمش، عن موسى بن طريف، عن عباية بن ربعي، عن علي.

* رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٣٩) قال: حدثنا محمد بن الحسين المحاربي، حدثنا عباد، حدثنا عبدالله، عن الأعمش، عن موسى بن طريف، عن عباية بن ربعي، عن علي قال: إنه لعهْدٌ عهده إليَّ النبي ﷺ الأمي أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق.

* وذكره أبو نعيم في «الحلية» تعليقًا (٤/ ١٨٥) قال: ورواه عبدالله بن عبدالقدوس، عن الأعمش، عن موسى بن طريف، عن عبادة بن ربعي، عن علي مثله.

قلت: هذا حديث منكر بهذا الإسناد[٢]؛ لم يروه عن الأعمش، عن موسى بن طريف إلا عبدالله بن عبدالقدوس تفرد به عباد بن يعقوب الأسدي.

---

[١] قلت: موسى بن طريف يروي عن أبيه وعباية بن ربعي، وأما عباية بن ربعي فيروي عن علي، وأبي أيوب، وابن عباس، وكلاهما لا نعرف له رواية عن عدي بن ثابت.

[٢] قال ابن عدي في الكامل (٦/ ٣٣٩): وموسى بن طريف هذا كان غاليًا في جملة الكوفيين، ولا أعلم يروي عنه غير الأعمش، وأنكر على الأعمش حديث روى عنه، =

وهذا الحديث رواه الأعمش واختلف عنه؛

فرواه عبدالله بن نمير، وأبو معاوية، ووكيع، والفضل بن موسى، وعبيد الله بن موسى، ومحمد بن فضيل، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو عوانة، وسليمان التيمي، وزهير بن معاوية، وعبدالله بن المبارك، وجماعة غيرهم كلهم حدثوا عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهْد النبيِّ الأميِّ ﷺ إليَّ: أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق.

وخالفهم عبدالله بن عبدالقدوس فرواه عن الأعمش، عن موسى بن طريف، عن عباية بن ربعي، عن علي قال: إنه لعهْدٌ عهده إليَّ النبي ﷺ الأمي أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق. وهذا خطأ.

قلت: عبدالله بن عبدالقدوس الرازي ضعيف. قال البخاري[١]: مقارب الحديث. وقال ابن معين[٢]: ليس بشيء رافضي خبيث. وقال النسائي[٣]: ليس بثقة. وذكره الدارقطني في «الضعفاء»[٤]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]، وقال

=

حتى حلف أنه روى عنه على الاستهزاء؛ أنا قسيم النار، وليس له كثير حديث.

[١] في العلل الكبير للترمذي (١/ ٣٢٥).

[٢] العلل رواية عبد الله بن أحمد (٣٨٥٨).

[٣] الضعفاء والمتروكين للدارقطني(٣٢١).

[٤] الضعفاء والمتروكين للدارقطني (٣٢٠).

[٥] الثقات لابن حبان (٧/ ٤٨).

ابن عدي[١]: وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. وذكره العقيلي في «الضعفاء»[٢].

٤- وهذا إسناد من انتقاء مسلم بن الحجاج وشرطه في «الصحيح» صدق رواته والاتصال؛ فلا ينبغي التشكيك في الأسانيد الصحيحة، وقد سئل أبو حاتم والدارقطني عن هذا الإسناد، ولم يدخلا راويًا بين الأعمش وعدي بن ثابت.

- قال أبو حاتم في «العلل» (٢٧٠٩): هذا الحديث رواه الأعمش، عن عدي، عن زر بن حبيش، عن علي. وقد روى عن الأعمش الخلق، والحديث معروف بالأعمش ومن حديث شعبة غلط، ولو كان هذا الحديث عند شعبة كان أول ما يسأل عن هذا الحديث.

قلت: قال أبو حاتم: رواه الأعمش، عن عدي؛ ولو كان بينهما راويًا دلسه الأعمش لذكره.

- وقال الدارقطني في «العلل» (٣/ ٢٠٣): يرويه الأعمش، عن عدي بن ثابت عن زر، عن علي؛ رواه أصحاب الأعمش عنه كذلك، واختلف عن وكيع؛ فرواه السري بن حيان عن وكيع، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري عن علي.

---

[١] الكامل في الضعفاء (٤/ ١٧٩).

[٢] الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٧٩).

و وهم فيه؛ والصحيح عن وكيع وغيره، عن الأعمش، عن عدي بن ثابت عن زر.

ورواه موسى بن إسماعيل الجبلي، عن ابن المبارك، عن الأعمش، عن عاصم، عن زر، عن علي. ووهم فيه أيضًا والصواب: حديث عدي بن ثابت.

قلت: ذكر الدارقطني اختلافا على الأعمش؛

حديث الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي،

وحديث الأعمش، عن عاصم، عن زر، عن علي.

وذكر في الإسنادين شيخين للأعمش؛ (الأعمش، عن عمرو بن مرة) و(الأعمش، عن عاصم) وجعلهما وهمًا؛ والصواب: حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت.

ولو علم الدارقطني أن الأعمش سمعه من موسى بن طريف أو من غير عدي بن ثابت لما أغفله.

خامسًا: أعله بعض الباحثين بالاختلاف على عدي بن ثابت.

قال: اختلف فيه على عدي بن ثابت؛

فرواه شعبة عنه عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار: لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق؛ من أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله.

ورواه الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، قال علي: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعَهْد النبيِّ الأمي ﷺ إليَّ أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق.

فخالف الأعمشُ شعبةَ في الإسناد والمتن، والذي يرجح رواية شعبة أنه أحفظ من الأعمش وعنعنة الثاني وتشيعه وختم مسلم الباب برواية الأعمش إشارة إلى علته.

قلت:

- لم ينقل عن أحدٍ هذا الاختلاف ولو من طرق ضعيفة.

- ولِمَ الجرأة على تخطئة أحد الحفاظ بلا برهان ولم يسبق إليه؛ كالأعمش في هذا الإسناد.

- وهل وقف الباحث على قرينة اختلافٍ للرواة عن عدي بن ثابت أو الأعمش، أم هي دعوى بلا دليل، والمعروف من عمل النقاد أنهم لا يختلقون اختلافًا ثم يناقشونه، بل جرت عادتهم في الإعلال عند الوقوف على ما خالف الأصول والمحفوظ.

- وليس في حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، عن عليٍّ ما ينكر لفظًا أو معنى، وقد رُوي في فضائل علي بن أبي طالب وأهل بيته أحاديث كثيرة في هذا المعنى؛ ولا توجد قرينة تدفع لتَطَلُّب علة في الإسناد، ولا ينبغي مخالفة

جادة أهل العلم بتكلف الإعلال فيما كان النقاد لا يعلّون به، وأما إدعاء قرائن لا وجود لها واستعمالها في غير موضعها فهذا خلاف الصواب.

- قال البرقاني في «العلل» (٣/ ٢٠٣): وسُئل عن حديث زر، عن علي قال: لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق إنه لعهد النبي ﷺ إلي

فأجاب الدارقطني وقال: يرويه الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، عن علي؛ رواه أصحاب الأعمش عنه كذلك، ولم يذكر اختلافًا على عدي بن ثابت وهو الأولى إن وجد، بل تجاوزه إلى ذكر الاختلاف على الأعمش كما تقدم ذكره.

- حديث علي بن أبي طالب شاهد لحديث البراء وليس معارضًا له

أخرج مسلم في «صحيحه» حديث البراء في الأنصار: «**لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق**» وأتبعه بحديث عليٍّ شاهدًا لا معلًا: «**أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق**»، وهذا الخبر ليس بمخالف لحديث علي، ولا يعارضه، بل يُحمل على أنه شاهد له؛ فما ذكر في حق علي بن أبي طالب هو حقٌ يصدق على أبي بكر وعمر وعثمان وباقي المهاجرين؛ بل يجوز قوله في كل صحابي: «**أنه لا يحب الصحابة إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق**» وكذلك يصح في الأنصار، فَهُم من جملة الصحابة؛ فالمعنى مستقيم إذا قلنا: «**أنه لا يحب الأنصار إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق**».

[وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة لتحقق مشترك الإكرام]

قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٦٣): جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان والنفاق تنويهًا بعظيم فضلهم، وتنبيهًا على كريم فعلهم، وإن كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركًا لهم في الفضل المذكور كل بقسطه، وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن عليٍّ أن النبيَّ ﷺ قال له: «**لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**»، وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة لتحقق مشترك الإكرام. اهـ.

الخاتمة

حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي إسناد كوفي رجاله ثقات والحديث صحيح، لا يؤثر فيه تشيع عدي بن ثابت وتفرده عن زر بن حبيش به.

* أما من بيَّت في نفسه ميلًا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسلك سبيل معاداة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى شابه اعتقاد النواصب، أو كان عمله من جنس أعمالهم؛ فهذا لا حيلة لنا فيه، لا تجدي معه المحاجة بالأدلة، فقد وقع في شبهة وابْتُلي ببدعة؛ تراه يضيق لسماع أو قراءة فضائل أهل البيت؛ يتمنى لو أنه يجد سبيلًا إلى حكها من كتب السنة ومصنفات الأئمة، وقد عرفوا بالطعن في أحاديث فضائل عليٍّ وأهل بيته حيثما وُجِدت في أصح الكتب، أو ما دونها، ومن ذلك تضعيف ما رواه الحفاظ وصححوه، كحديث: (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة)، وأحاديث المهدي.

كتبه. عبدالعزيز بن ندى العتيبي

بتاريخ ١٥من جمادى الآخرة ١٤٤٦

يوافق ١٦/ ١٢/ ٢٠٢٤

+965 99666679

فهرس المصادر والمراجع

١- **الآحاد والمثاني/** أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط١، ١٤١١ - ١٩٩١

٢- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/** محمد بن حبان أبو حاتم البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ، ١٤١٤- ١٩٩٣

٣- **أحوال الرجال/** إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق الجوزجاني، تحقيق: عبدالعليم البستوي، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان

٤- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد/** أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط١، ١٤٠١

٥- **الاقتراح في بيان الاصطلاح/** أبو الفتح ابن دقيق العيد القُشيري، تحقيق: قحطان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢- ١٩٨٢

٦- **الإلزامات والتتبع/** أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥- ١٩٨٥

٧- **أمالي الباغندي/** للحافظ أبي بكر محمد بن سليمان الباغندي، تحقيق: أشرف صلاح علي، مؤسسة قرطبة- الهرم، ط١، ١٤١٧- ١٩٩٧

٨- **أمالي المحاملي**/ الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي -رواية ابن مهدي الفارسي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، ط١، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م

٩- **الأمالي**/ أبو بكر يوسف بن القاسم بن يوسف الميانجي، تحقيق: د. بدري محمد فهد، دار جرير للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥

١٠- **كتاب الإيمان**/ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، تحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، الدار السلفية – الكويت، ط١، ١٤٠٧

١١- **كتاب الإيمان** / محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٦

١٢- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** / إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

١٣- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**/ الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣ – ١٩٩٢

١٤- **التاريخ الأوسط**/ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض،ط١، ١٤٢٦ – ٢٠٠٥

١٥- **التاريخ الكبير**/ أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.

١٦- **التاريخ الكبير**/ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون، دائرة المعارف العثمانية.

١٧- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**/ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨- **تاريخ مدينة دمشق/** أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي «ابن عساكر»، تحقيق: د.عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.

١٩- **تاريخ ابن معين - رواية عباس الدوري**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩- ١٩٧٩م.

٢٠- **ترتيب علل الترمذي الكبير/** أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود خليل، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٩- ١٩٨٩

٢١- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/** أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧

٢٢- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/** عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق: ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبدالرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦- ١٩٨٦

٢٣- **تهذيب التهذيب/** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦

٢٤- **الثقات/** محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، تحقيق: محمد عبدالمعين خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، **ط١، ١٣٩٣- ١٩٧٣**

٢٥- **ثمرات النظر في علم الأثر/** محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقبق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، **ط١، ١٤١٧- ١٩٩٦**

٢٦- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**/ أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، ط، ٢ ١٤٠٧- ١٩٨٦

٢٧- **الجامع الصحيح المسند المختصر من حياة النبي ﷺ وسننه وأيامه**/ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، مصورة الطبعة السلطانية، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ومحمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢.

٢٨- **الجرح والتعديل**/ أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١-١٩٥٢م

٢٩- **حديث الزهري أبي الفضل عبيد الله بن عبدالرحمن**/ رواية أبي محمد الحسن بن علي الجوهري، تحقيق: د. حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٨م

٣٠- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**/ أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن الأصبهاني، مكتبة الخانجي ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ١٤١٦- ١٩٩٦

٣١- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**/ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٤.

٣٢- **سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه**/ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالبرقاني، تحقيق: عبدالرَّحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور باكستان، ط١، ١٤٠٤

٣٣- **سؤالات السلمي للدارقطني**/ تأليف أبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي، تحقيق : سعد الحميد – خالد الجريسي، ط١ ١٤٢٧

٣٤- **السنة**/ أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي –بيروت، ط١، ١٤٠٠– ١٩٨٠

٣٥- **السنة**/ تأليف أبي عبدالرحمن عبدالله بن إمام أهل السنة أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم – الدمام، ط١، ١٤٠٦– ١٩٨٦

٣٦- **سنن ابن ماجة**/ الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٧- **سنن أبي داود**/ أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، ط١: ١٣٨٨– ١٩٦٩

٣٨- **السنن**/ أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية – بيروت، ط١، ١٤٣٠ – ٢٠٠٩م.

٣٩- **المجتبى من السنن**/ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

٤٠- **السنن الكبرى**/ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، ١٤١٤ – ١٩٩٤

٤١- **سنن الترمذي** « **الجامع الصحيح** »/ محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، أحمد شاكر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٩٥– ١٩٧٥

٤٢- **سنن الدارمي**/ أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، طبعة السيد عبدالله هاشم يماني المدني، ١٣٨٦- ١٩٦٦

٤٣- **السنن الكبرى**/ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن عبدالمُنعم حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١-٢٠٠١

٤٤- **سير أعلام النبلاء**/ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

٤٥- **شرح سنن ابن ماجه**/ علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله الحنفي، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٩

٤٦- **شرح معاني الآثار**/ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤- ١٩٩٤

٤٧- **كتاب الشريعة**/ أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن للنشر- الرياض، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٧ م

٤٨- **صحيح مسلم « المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»** / أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٩- **صفة النفاق ونعت والمنافقين**/ أحمد بن عبدالله أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠١م.

٥٠- **الضعفاء الكبير**/ أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.

٥١- **الضعفاء والمتروكون**/ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦

٥٢- **الضعفاء والمتروكون**/ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي ، مكتبة المعارف، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط١، ١٤٠٤-١٩٨٤

٥٣- **الطبقات الكبرى**/ أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

٥٤- **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**/ محمد بن إبراهيم آل الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، **ط٣، ١٤١٥ - ١٩٩٤**

٥٥- **العلل**/ أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، «ابن أبي حاتم»، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.

٥٦- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**/ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

٥٧- **العلل ومعرفة الرجال - رواية ابنه عبدالله**/ أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني الرياض، ط٢، ١٤٢٢ - ٢٠٠١م

٥٨- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**/ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق وتحقيق: عبدالعزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٧٩

٥٩- **فضائل الصحابة**/ أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م

٦٠- **الفقيه والمتفقه**/ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق: أبو عبدالرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي – السعودية، ط٢، ١٤٢١

٦١- **الكامل في ضعفاء الرجال**/ أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩-١٩٨٨م.

٦٢- **الكفاية في علم الرواية**/ أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة النبوية.

٦٣- **مجموع الفتاوى** لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد.

٦٤- **مسند أبي عوانة «المستخرج على صحيح مسلم»** / أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨م.

٦٥- **المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**/ لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: فريق مِن الباحثين، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٣٥ - ٢٠١٤ م.

٦٦- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**/ أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الطبعة الميمنية.

٦٧- **مسند ابن الجعد**/ علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠م.

٦٨- **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**/ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، وعادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٩٨٨م - ٢٠٠٩م.

٦٩- **المسند**/ أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة

٧٠- **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**/ أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧-١٩٩٦م.

٧١- **مسند أبي يعلى**/ أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – جدة، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢

٧٢- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**/ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة - مصر، ط١، ١٤١١-١٩٩١م.

٧٣- **المصنف في الأحاديث والآثار**/ أبو بكر بن أبي شيبة عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩

٧٤- **المعجم لابن المقريء**/ أبوبكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ، تحقيق: أبي عبدالرحمن عادل سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩- ١٩٩٨

٧٥- **معجم ابن الأعرابي**/ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري المعروف بابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٧

٧٦- **معجم الشيوخ** / محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٠٥

٧٧- **معجم الصحابة**/ أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، مكتبة دار البيان – الكويت.

٧٨- **المعجم الأوسط**/ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥-١٩٩٥م.

٧٩- **المعجم الكبير**/ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الدار العربية للطباعة والنشر- بغداد.

٨٠- **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**/ أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، تحقيق: عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

٨١- **معرفة علوم الحديث**/ أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧-١٩٧٧م.

٨٢- **منهاج السنة النبوية**/ تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١، ١٤٠٦- ١٩٨٦م.

٨٣- **موضح أوهام الجمع والتفريق**/ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف الإسلامية، ط١ ١٣٧٨ - ١٩٥٩ م

٨٤- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**/ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
تخريج حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت	٥
تصحيح النقاد حديث الأعمش، عن عدي بن ثابت	٧
تخريج حديث شعبة، عن عدي بن ثابت	٨
حديث شعبة منكر بهذا الإسناد	٨
- أقوال النقاد في عدي بن ثابت	٨
قول الطبري: (يجب التثبت في قوله) فيه نظر	١٠
البناء الوصفي للراوي	١٣
رواية المبتدع بين القبول والرد	**١٤**
شبهة من يرى رد حديث صاحب البدعة	**١٨**
باب جرح وتعديل الرواة قائم على ركني العدالة والحفظ	١٩
أثر البدعة على حفظ الراوي	١٩

الموضوع	الصفحة
أثر البدعة على عدالة الراوي	١٩
غرض النقاد من الجمع أحيانًا بين توثيق الراوي وذكر بدعته	٢٢
* الخلاصة أن قبول حديث الراوي يدور مع صدقه وجودًا وعدمًا	٢٣
شبهات حول حديث عدي بن ثابت	٢٤
أولًا: تشيع عدي بن ثابت	٢٤
ثانيًا: قال الدارقطني: ولم يخرجه البخاري	٢٧
- حديث زر بن حبيش في «الصحيحين»	٢٨
- حديث عدي بن ثابت في «الصحيحين»	٢٩
ثالثًا: قال شيخ الإسلام: حديث عليٍّ قد شك فيه بعضهم وتوجيه كلامه	٢٩
رابعًا: هل يصح الإعلال مطلقًا بتدليس الأعمش	٣١
جرى عمل النقاد على تمشية تدليس أمثال الأعمش	٣١
خامسًا: أعله بعض الباحثين بالاختلاف على عدي بن ثابت	٣٦
الخاتمة	٤٠
فهرس المصادر والمراجع	٤١